قرطاس

▪ أحمد عبد الحسين

اللهمّ ارفع القمّةَ عن هذه الأمّة!

لم أصدّقْ أني وصلت أخيراً إلى مبنى الجريدة، بغداد اليوم سوق هرج كبير بملايين السيارات الإيرانية الصفراء الفاقع لونها ولا تسرّ الناظرين، زحمة سير غير مسبوقة وحشود عساكر يملأون الطرقات، نقاط تفتيش كثيرة مستحدثة، اضطررتُ إلى النزول من التاكسي الصفراء للمشي فوجدتُ الماشين أكثر من الراكبين، مسيرة ذكرتني بزيارات عاشوراء والأربعين، الناس حانقون لكني حين تكلمت مع العساكر وجدتهم حانقين أكثر منا ولا يعرفون ما يجري، والجميع. بمن فيهم رجال الأمن. يشتم القمّة ومن أسس الجامعة.

حشود العمال، عمال تنظيف وترميم على جانبي الطرق، يسابقون الزمن ليفعلوا ما في وسعهم من أجل إظهار مدينتنا المنكوبة بمظهر يليق بعيون القادة العرب التي اعتادتْ على الفخامة والأبّهة والنظافة في قصورهم ومدنهم.

لكنّ الارتباك واضح. عمال يجيئون ويذهبون دون أن يعرفوا ماذا يفعلون، ومعهم حقّ، فالمهمة شاقة، صعبٌ جداً تحويل هذه المزبلة إلى مدينة سويّة، شيء أشبه بالمستحيل تحويل مخيّم اللاجئين الذي نحيا فيه إلى عاصمة في غضون يومين، ورغم أن القمة ستعقد في منطقة معزولة وأن القادة العرب حفظهم الله ورعاهم سيمرون بطريق قصيرة يمكن جعلها قطعة من الجنة بالمبالغ الخرافية التي صرفتها الحكومة على هذه القمّة التي أورثتنا الغمّة، رغم ذلك فالمشهد مثير للضحك، لم تتذكر الحكومة وأجهزة إعلامها النظافة إلا قبل القمة بأيام، ومن يتابع حملة "نظافة بغداد" التي أطلقها الإعلام الحكوميّ وصرف من أجلها ملايين الدولارات. إذا استثنينا ملايين أخرى سيضيع دمها بين الجيوب!. سيدهش لحجم السذاجة في أذهان من أطلق الحملة ومن صدّق الكذبة، شخصياً ذكرتني هذه الحملة بصورة كبيرة لصدام كانت تنتصب عند مدخل مدينة السليمانية في الثمانينات ومكتوب عليها مقولة من مقولاته "أنا لا أطلب من العراقيين إلا النظافة" وعلى الأرض تحت الصورة تماماً تلّ كبير من القمامة.

بغداد تموج بالمرتبكين: عمال لا يعرفون ماذا يعملون ليجملوا وجه بغداد، أجهزة أمن مرتبكة لأنها مطلوب منها أن تحمي القمة التي لم تعقد بعد، أجهزة إعلام رسمية تبشر بالنظافة كما يبشّر متديّن بمنقذه الذي يأتي ولا يأتي، مواطنون تائهون سكارى وما هم بسكارى بعضهم في سيارات إيرانية صفراء، وآخرون يمشون زرافات ووحداناً إلى أماكن عملهم أو سكناهم، والجميع يلهج بدعاء "اللهم ارفع هذه القمّة عن هذه الأمة".

كلّ ما تفعله الحكومة العراقية للقمة العربية هو باللهجة العراقية الفصحى "تلزيك في تلزيك"، كحال أغلب ما فعلته الحكومة لنا في ميادين الخدمات والأمن والديمقراطية والمصالحة.

هذا التلزيك لن يجعل بغداد مدينة، ولن يجعل القادة اليعاريب مسرورين لرؤية عاصمة الرشيد عجوزاً قبيحة بمكياج ثقيل.

حكومة السياسيين التجّار (٢-٢)

استخدام السلطة لتعطيل الصناعة والزراعة!

إن التجارة الخارجية جعلت كلفة البضاعة المحلية أغلى من سعر مثيلتها المستوردة من إيران وتركيا، وهما الدولتان الأساسيتان اللتان تتعامل معهما طبقة التجار الحاكمة، حيث يصل الاستيراد (وليس التبادل التجاري كما تدعي الحكومة) إلى أكثر من خمسة وعشرين مليار دولار! ولكن رغم أن تركيا وإيران تلاعبتا دائماً بحصص العراق من المياه، إلا أن حكومة المالكي لم تضمّن الاتفاقيات التجارية العديدة بينها وبين حكومتي إيران وتركيا، أية بنود تلزم هاتين الدولتين بضمان حصة العراق من المياه وفقاً للقوانين الدولية!!

كريم عبد

يحدث هذا رغم أن العراق أصبح مُهدّداً بالجفاف خلال العشرين سنة القادمة، بسبب إجراءات إيران وتركيا المجحفة بحق البلد الذي يُنعش اقتصادهما! فسلطة التجار التي تغامر باقتصاد العراق ومستقبله، تعرف تماماً بأن شحة المياه تحول دون النهضة الزراعية وهذا ما يخدم مصالحها، فالمهم بالنسبة لهؤلاء التجار هو زيادة أرباحهم باستمرار !!

وهكذا يتم تقاسم مليارات النفط بين أصحاب إجازات الاستيراد، أي السياسيين التجار، وبين الدول المصدِّرة، وهكذا يتكرس التخلف الاقتصادي والحضاري عموماً، فنحن هنا لسنا أمام مسؤول أو أثنين أو سبعة يستخدمون سلطتهم الرسمية لخدمة مصالحهم في التجارة والمقاولات، بل نحن أمام نهج عام لكتل سياسية هيمنت على الدولة وسيّرتها لمصالحها الشخصية بما يخالف القوانين والأعراف، هكذا ماتت الكهرباء كشرط لازم لتمويت الصناعة والزراعة، أي أننا في العراق أمام حالة غريبة، وهي أن الدولة تعمل ضد تطور المجتمع! إن جميع حكومات العالم تضع كل إمكاناتها لمصلحة تطوير التجارة الداخلية، أي دعم وتنمية الصناعة والزراعة المحلية وحمايتها من المنافسة الخارجية، أما حكومة المالكي فهي تعمل العكس تماماً!!

وعندما تستمر هذه الأوضاع الشاذة، فإن علامات شبهة واستفهام كبيرة ترتفع في وجه هذا التكتل الحاكم بسبب إصراره على سوء استخدام السلطة في مختلف المجالات.

بيع القطاع العام!

إن وضع القطاع العام يؤكد هذه الشكوك والشبهات أيضاً، فهو مُعطّل من قبل الدولة وبدون إنتاج تقريباً منذ العام ٢٠٠٣، فمن بين ١٣٠ مؤسسة صناعية لا يعمل سوى عدد قليل منها بنصف إنتاجيته أو أقل بسبب عدم التحديث التقني وأزمة الكهرباء، وحتى المعامل المنتجة تتعرض بضاعتها لتنافس غير عادل مع البضائع المستوردة ولذلك تُعتبر خاسرة أو ضعيفة الأرباح! ففي مقابلة مع (فضائية الفيحاء) أجرتها إيمان حسين العام الماضي مع وزير الدولة لشؤون البرلمان حول بيع الخطوط الجوية العراقية، لم نفهم من الوزير لماذا تم بيع هذه المؤسسة الحيوية، وعلى أي أساس تمت الصفقة، ومن الجهات المستفيدة؟ لكن صفاء الدين الصافي قال بصريح العبارة: (سنبيع جميع مؤسسات القطاع العام الخاسرة) وبدل أن تسأله إيمان حسين: لماذا أصبحت خاسرة بعد أن كانت رابحة وتشكل أحد أعمدة الاقتصاد الوطني؟ كانت مقدمة البرنامج تبتسم مغتبطةً وهي ترد (نعم ستاد، صحيح ستاد) !!

القطاع العام مُعطّل من قبل الدولة وبدون إنتاج تقريبا منذ العام ٢٠٠٣، فمن بين ١٣٠ مؤسسة صناعية لا يعمل سوى عدد قليل منها بنصف إنتاجيته أو أقل بسبب عدم التحديث التقني وأزمة الكهرباء.

لقد أصبحت مؤسسات القطاع العام خاسرة لأن سلطة التجار ومافيا الفساد الحكومية أهملتها بشكل مقصود، وبذريعة إفلاسها تطمح هذه المافيا إلى شراء مؤسسات ومصانع الدولة بأموال الفساد ذاتها، بأبخس الأسعار!! وهكذا يكونون قد استولوا على السلطة والثروة معاً كمقدمة لتأسيس نظام استبداد جديد مُقنّع بالديمقراطية على غرار نظامي زين العابدين بن علي وحسني مبارك الساقطين، وهذه الخطة تم تصميمها من قبل قوى إقليمية ودولية وأوكل للأحزاب الدينية تنفيذها منذ ٢٠٠٦ وفقاً لمصادر سياسية مطلعة.

ولكل هذا وسواه، لم يعد بوسع المتابع ملاحظة وجود ظاهرة يمكن تسميتها (الاقتصاد العراقي)، لأنه لا توجد دورة مال واقتصاد بالمعنى العلمي للكلمة، فبغياب الإنتاج الصناعي والزراعي المحلي غابت التجارة الداخلية التي تعتبر المرتكز الأساسي للاقتصاد الوطني والمؤشر على النمو والمحرك لسوق العمل والضامن لقوّة العملة المحلية. ولكن هل تخطر مثل هذه التفاصيل على بال روزخونية السياسة وحملة الشهادات المزورة ؟! إنها دولة ريعية بأسوأ المعاني حيث الاعتماد على عائدات النفط فقط، فليس ثمة موارد أخرى تضمن تعددية مصادر الاقتصاد الوطني كضرورة لازمة تجنب البلد أية احتمالات لهبوط أسعار النفط أو توقف تصديره! وفي ظل التعطيل المقصود للصناعة والزراعة تم إضعاف سوق العمل كنتيجة، فصارت الدولة تعيّن المزيد من الموظفين غير المنتجين أو يتم تعطيل طاقاتهم حتى لو كانوا منتجين، لأن دوائر الدولة أصبحت مكاناً لتجميع البطالة المقنعة.

لنلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية عدد نفوسها أكثر من ٣٠٠ مليون نسمة وعدد موظفي الدولة لا يتجاوز المليون ونصف المليون موظف، بينما يزيد عدد موظفي الدولة العراقية على أربعة ملايين موظف، أكثر من نصفهم بطالة مقنعة! هذه هي الدولة الريعية، وهذا هو اقتصاد السياسيين التجار. تخلق الدولة الريعية شعباً استهلاكياً، يأكل ويشرب من إنتاج الشعوب الأخرى! فتضمحل لديه حوافز الإبداع الثقافي والعلمي، ففي البلدان التي تُنتج حاجتها من المواد الاستهلاكية صناعياً وزراعياً يشكل التعليم المهني والتطبيقي أكثر من ثمانين بالمئة بينما الدراسات الإنسانية أقل من عشرين بالمئة، لكن في العراق الحالة على العكس تماماً!! كما أن شيوع الاقتصاد الاستهلاكي هو الذي يفسر أيضاً ضعف الإنتاج والتسويق الثقافي كالسينما والمسرح والدراما التلفزيونية وصناعة الكتاب، بل حتى هبوط مستويات التعليم الابتدائي أو الجامعي.

لا سيادة بلا صناعة تضمن الاكتفاء

مسؤولية البرلمان !!

إن الحديث عن السيادة الوطنية في الدولة الريعية يصبح مجرد هراء، لأن البلد الذي لا يملك اقتصاداً مُصنّعاً يوفر الاكتفاء الذاتي للمواطنين، ويحمي الأسواق والعملة الوطنية، لا يمكن أن يملك قراراً سيادياً مستقلاً، فهو شاء أم أبى يبقى تابعاً للدول التي تصدر له البضائع الاستهلاكية والأسلحة، وأية أزمة تؤدي إلى تأخير وصول المواد الغذائية والاستهلاكية سيسبب ذلك هزّات اجتماعية حقيقية تجعل وضع الحكومة صعباً أمام مواطنيها، ولذلك تتكرّس تبعيتها لتلك الدول المصدِّرة، فما بالك بدولة تستورد كل شيء من الخارج، حيث يعتمد العراقيون على التجارة الخارجية في جميع شؤون حياتهم!!

إنه نظام اقتصادي مشوّه يزداد الأثرياء فيه ثراء والفقراء فقراً، وأية قراءة علمية لنتائج هذه السياسة الاقتصادية ستشير حتماً إلى اضمحلال النمو وزيادة معدلات التضخم، وهبوط القوة الشرائية للعملة العراقية، أي حتى أصحاب الرواتب التي تبدو كبيرة الآن، فهي في المستقبل القريب لن تحمي أصحابها معيشياً.

وإذا لم تكن هناك وقفة حقيقية من قبل البرلمان والإعلام والجهات المعنية الأخرى، فإن طبقة السياسيين التجار ستقود العراق إلى طريق مسدود، ستجلب لنا المزيد من الأزمات والكوارث في المستقبل القريب، وفي هذه الحال يصبح البرلمان بجميع كتله مسؤولاً سياسياً وأخلاقياً عن هذه المؤامرة التي لم يتعرض لها أي شعب من قبل !!

صرخة تمرد.. لاتقتلوها

لينا مظلوم

استحوذت الفترة الماضية على اهتمام الرأي العام العراقي ظاهرة مُستحدثة عليه هي (الإيمو) بكل التداعيات التي واكبت هذه الظاهرة..و تشير كل ملابسات ظهور (الإيمو) و تفاصيلها الشكلية و الجوهرية الى حركات مشابهة تعود الى تاريخ الحرب الأميركية على فيتنام و إنطلاق رد فعل شعبي جارف(غالبا شبابي) استخدم كل الوسائل للتعبير بقوة عن رفضه لهذه الحرب معلنا تمرده على سياسة بلاده بشكل غير مألوف انذاك في المظهر و الهيئة تحت شعارات السلام ضد الحرب والدعوة الى العدالة الإجتماعية و حريات التعبير الشخصية..

مع تنوع الأساليب التي لجأت اليها هذه الحركة بين مظاهرات و إعتصامات امام مراكز صُنع القرار الأميركي.. إلاّ ان هذا التعبير بلغ الأوج في الضغط على الحكومة لإنهاء حرب فيتنام امام العالم كان عبر أكبر تجمع فني موسيقي عرفته اميركا عام ١٩٦٩ تحت اسم مهرجان (وودستوك)قُدمت خلاله على مدى ايام كل الفنون التي عبرت عن هذه الحركة القائمة على رفض الحرب و الدعوة الى تبني مظاهر الثقافة المضادة.. و زاد في صدى المهرجان مشاركة كبار فناني و موسيقيي اميركا ممن عبّروا بإبداعهم عن تمرد و ثقافة شباب هذه الحركة.

في الستينات شهدت جامعات اميركا ظهور حركة(الهيبيز) لتنطلق شعبيتها سريعا الى كل دول اوروبا كتعبير شبابي للتمرد على توحُش القيم الرأسمالية و الإحتجاج على ثقافة الإستهلاك و مظاهر النفعية ..ايضا ميّز المنتمون الى هذه الحركة أنفسهم بشكل غريب في إطالة الشعر و الملابس المهلهلة..و كان الفريق البريطاني الشهير(البيتلز) هو الأيقونة الموسيقية التي عبّرت عن تمرد(الهيبيز) على واقعهم الاجتماعي و السياسي.

هذه الحركات لم تتخط الطابع السلمي في التعبير عن وجودها و نفسها.. رغم ان إنغلترا شهدت منتصف السبعينات ظهور حركة ثقافية شارعية هي (البانكس) سرعان ما انطلقت الى اوروبا و اليابان و استراليا... تميز افرادها ايضا بمظهر خارجي صارخ في كل تفاصيله و نمط سلوكَ فوضوي بوهيمي..

هذه الحركة إتّخذت في البداية الفن و الموسيقى و تقاليع الموضة طابعا للتعبير عن رفضهم للواقع المجتمعي و الثقافي الذي فرضته مؤسسات الدول التي ينتمون اليها و ذلك عن طريق تبني نمط حياة و قيم مختلفة.. إلاّ انه تدريجيا بدأت بعض فصائل هذه الحركة إتخاذ مسلك العنف تجاه الآخرين. الواقع ان عبر التاريخ المعاصر ،لم نسمع عن توجه رسمي شجّع او تبنى القتل تجاه أفراد هذه الحركات ..إنما تم فهم اسباب و نوازع ظهور حالات التمرد و الرفض الجماعي في إطارها الموضوعي كنتيجة لحروب او سياسات اقتصادية او أزمات إجتماعية.

ظهر العراق خلال العقود الماضية كأرض خصبة للتحولات العنيفة المتضاربة..وُلِد خلالها جيل كامل مقيداً بكل الأغلال التي تُكبّل حرية كل ممارساته سواء السياسية، ،الثقافية، الدينية.. جيل محروم من حقه في التجريب و الإختيار و الوقوع في الخطأ سعيا لإكتساب الخبرات و المهارات.. جيل سمع عن(الأمل) و انتظره طويلا.. ليصطدم بواقع قبيح يُخيّم عليه الإحباط و اليأس و خيبة أمل في غد بعد أن صدّق – ببراءة –من اقنعوه انه سيكون مُشرقا... لذا لم يكن مُستغربا ان يعبر هذا الجيل عن رفضه في مظاهرات اندلعت منذ شباط ٢٠١١.. و بدلا من الفهم و التحاور ..إختارت حالة(الغباء السياسي) الجاثمة على عقول القائمين في مواقع صُنع القرار و المسؤولية اسلوب القمع الوحشي ضد صرخة تمرد سلمية بدلا من إحتوائها.. في ذات الوقت سعت تيارات دينية وافدة على العراق الى التسرب داخَل حالة التمرد هذه.. بذلك أضافت الحكومة حلقة جديدة الى سلسلة الفشل في استيعاب و معالجة مشاكل و رسائل الشارع العراقي.(ألإيمو) هي وسيلة هذا الجيل للتعبير عن رفضه وتمرده على نمط و اساليب الإدارة الحالية.. ظاهرة إجتماعية نبتت من جذور سياسات خاطئة.. و الأجدى ان يتم التعامل معها عن طريق إستيعاب الاسباب و معالجتها بدلا من القتل او إلقاء الظاهرة في أحضان التفسيرات الدينية.. و لو أن المنطق مُستبعد على حكومة أدمنت الفشل.

كاتبة عراقية
مقيمة في القاهرة

عن البرلمان.. كلام عابر

ماجد موجد

لا أظن أن أداء أعضاء البرلمان بحاجة إلى تقييم لفظي، بمعنى أن الواقع والشارع وحال الناس كفيلة بأن تعطي تصوراً عما هو عليه حال مجلس النواب مهما بالغنا في القول إشادة أو ذما، إذ أن واقع الناس وحالهم يعكس الصورة التي عليها الآن المؤسسة التشريعية والحال كما هو معروف لا يسر أحدا، لكن لابد من التذكير والقول بهذه الكلمات التي قيل مثلها الكثير الكثير..

العراقيون (شعبا) أينما كانوا لم ينالوا حقوقهم التي يستحقونها قياسا بما مروا به من صعوبات على مدى عقود من الزمن وهم يدركون أن سبب كل مشاكلهم يقف خلفه البرلمان.. لا توجد مؤسسة أو لجنة في البرلمان استطاعت على مدى السنوات الماضية من أن تشعر بهموم المواطن الذي ضحى كثيرا من اجل أن تكون وتتأسس المؤسسات التشريعية.

في المدة التي تأسس خلالها مجلس النواب وجدنا نوابا متهمين بقضايا فساد وإرهاب بل أن بعضهم كان وراء الصراعات الطائفية التي أتت على حياة الأبرياء وممتلكاتهم وغيرها من السلوكيات والجرائم التي اقترفها من اقترفها وكان ذلك معلنا و ندري ونعرف أن هناك الكثير ماهو خلف الستار كما يقال في الحديث عن المسرحيات. مثل هكذا أمور زعزعت ثقة المواطنين بحقيقة الجهود التي يبذلها بعض أعضاء مجلس النواب في عملهم ماداموا هم الآن وأعني أن المواطنين يعيشون ضنك العيش والفقر والذل وانهيار مستوى الخدمات أو انعدام منسوبها.

ندرك أن لدى مجلس النواب قائمة بالمنجزات التي قدمها ولكنها وإن بدت لهم كذلك فهي في حقيقة الأمر إلى الآن لم تمس حياة المواطن بشكل مقبول ومؤثر، ثم أن أي فعل ايجابي يقوم به مجلس النواب هو من بديهات عمله ولا يحق لأعضائه التفاخر بها، أما ماهو غير بديهي وغير طبيعي أن يكون هناك تقصير وتأخير في القضايا المهمة والضرورية الكثيرة التي لها تماس مباشر في حياة الناس.

ومهما يفعل أعضاء مجلس النواب فإنهم لن يزجوا الجزاء الذي يستحقه من أوصلهم إلى البرلمان أو إلى كراسي السلطة.

أعتقد أن البرلمان بحاجة إلى ثورة حقيقية وانتباه وصحوة من التقاعس الذي هو به الآن وأن يشعر ويقدر الوضع المأساوي الذي يعانيه الشعب الذي انتخبه.

أعرف أن هناك مشاكل كبيرة وكثيرة لايمكن أن تحتمل التأجيل وهي بحاجة إلى قرارات فعالة وملزمة لتنفيذها والانتهاء منها تماما لأن الحديث عنها صار محرجا ومعيبا على الشاكي والمشتكى منه، وأريد هنا أن أذكر مشكلة ما دمت أعيش جزءا منها وهي مشكلة وأزمة لها مساس مع العالم ونظرته إلى واقع العراق ما بعد سقوط نظام صدام وأعني مشكلة المهجرين والنازحين.. فمن غير الممكن أن تنام عين النائب متنعمة بلذائذ العيش بينما المواطن الذي أوصله إلى ما هو عليه ينام في العراء ويهان ويجوع ويقتل وتنتهك كرامته في الأماكن التي نزح إليها أو هجر أو هرب من جحيم خوف مسه في لحظات شعور إنساني خانق.. ثمة الكثير من العوائل في بلدان الغربة تعيش وضعا مأساويا دون أن يُسأل عنها أو عن ظروفها لاسيما أولئك العالقين في بلدان بدأت أحوالها هي الأخرى تسوء مثلما هم في سوريا أو هنا في القاهرة، ثم حالات مأساوية فعلا لعراقيين لا يمكن أن يتركوا هكذا تحت رحمة المساعدات المخجلة من بعض الكنائس ،وأؤكد هنا على موضوع الكنائس لأن كل قائمة مصادر المساعدات التي تمنحها منظمة الهجرة للمهجرين هي تابعة للكنائس ما يجعل العراقيين من المسلمين يشعرون بالحرج لعدم وجود منظمة عراقية أو حتى إسلامية ترعى شؤونهم!

نعرف أن المشكلة الأكبر ولعلها سبب معظم المشاكل الأخرى في برلماننا وغيره هي مشكلة بل أزمة ضمير عويصة ومتداخلة أضاعت البلاد والعباد وصنعت سلاطين يعتاشون على دم الأبرياء ومس كرامتهم وخيرات وطنهم.. نعرف ذلك.. لكن ما في وسعنا أن نتكلم.. !

هل قلت كلاما عابرا؟